

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
كلية الشريعة والاقتصاد
قسم الاقتصاد والإدارة

ندوة علمية حول: آليات التمويل الإسلامي للاقتصاد الجزائري

عنوان المداخلة:

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية
في ظل تحديات انهيار أسعار النفط

المحور الثالث: تقييم الواقع الاقتصادي الجزائري.

د. دمان ذبيح محمد

د. سفيان خوجة علامة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة.

ملخص

يشهد الاقتصاد العالمي منذ سنة 2014 انهيار في أسعار النفط، ومع تفاقم أزمة البترول التي تعاني منها الدول المصدرة للنفط فإنه يتوقع أن تكون لهذه الأزمة آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري تؤثر بالسلب على مستوى التنمية الاقتصادية، وفي هذا الصدد يعد تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استراتيجية فعالة لوضع قواعد الاقتصاد الحقيقي، لينعكس ذلك في اصلاح الاختلالات الهيكلية والوصول إلى التوازن الخارجي بما يعمل على فك الارتباط بالاقتصاد الريعي البترولي.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية.

Abstract :

The global economy is witnessing a collapse in oil prices since 2014, and as the oil crisis, which the oil-exporting countries suffer from, worsens, it is expected that this crisis will have a negative effect on the Algerian economy and will negatively affect the level of economic development. Therefore, giving importance to small and medium foundations is a good strategy to set the rules of the real economy, which will be reflected in the reform of structural imbalances and access to external balance, which works to disengage with the petroleum income economy.

Key words: small and medium foundations, economic development.

مقدمة:

إن تحقيق التنمية الاقتصادية تعتبر من بين الأولويات والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الدول. وهي تعتبر من بين أكبر التحديات التي تواجه اقتصاديات دول العالم النامي في الوقت الراهن رغم اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية من جهة، ووضعية تقدمها من جهة أخرى، والملاحظ أنه لم تخل سياسة اقتصادية لأي دولة عن هدفها لتحقيق التنمية الاقتصادية، وما يتعلق بها من عوائق ومرتكزات، وربطها بحركة المجتمع وتطلعاته المختلفة.

وسياسات الاقتصاد الجزائري حاولت منذ الاستقلال تحقيق التنمية الاقتصادية، غير أن استمرار الارتباط بالاقتصاد الريعي أدى إلى ربط التنمية بتقلبات أسعار البترول، و أصبح من المهم بمكان ضرورة تكوين قاعدة هيكلية للاقتصاد الوطني بغية إرساء قواعد الاقتصاد الحقيقي.

وفي هذا المجال تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها وحدات قادرة على التأقلم مع الظروف الدولية الجديدة إذا ما تم دعمها لتحسين منتجاتها، وتعزيز أدائها، واقتناء الفرص الواعدة واستغلالها، الوسيلة الأكثر قدرة على تمكين الاقتصاد الجزائري من تجنب تهديد الآثار السلبية لانهيار أسعار النفط.

– إشكالية البحث:

من خلال ما تم عرضه يمكن طرح الإشكالية في السؤال الجوهرى الآتى:
– كيف يمكن للاقتصاد الجزائري تسخير موارده باستخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية ومواجهة الآثار السلبية لأزمة انهيار أسعار النفط؟

- تقسيمات البحث:

من أجل الإحاطة والإلمام بجوانب الموضوع فقد قسم البحث إلى محورين رئيسيين:

1- الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية.

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم التنمية الاقتصادية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية

1- مفهوم التنمية

1-1- التنمية في اللغة

التنمية لغة من النماء، وهو الزيادة والكثرة، والنماء الربيع، ونمى الإنسان سمن، والنامية من الإبل: السمينة، ونمى الشيء إذا زاد وارتفع.¹ وبهذا فإن التنمية في اللغة تحمل معاني الزيادة، و الكثرة، والمضاعفة.

1-2- التنمية في الاقتصاد الإسلامي

لم يكن لفظ التنمية شائعا في الكتابات الإسلامية الأولى، إلا أن المعنى قد استخدم كثيرا بألفاظ مختلفة منها العمارة، والتمكين، والنماء، والشمير، والإحياء، وهذا مما يدل على أن مفهوم الإسلام للتنمية أوسع من المفهوم الوضعي.²

وقد ورد بعض هذه الألفاظ، ومترادفاتهما في القرآن الكريم، وبعض الأحاديث النبوية الشريفة، وظهرت بوضوح في كتابات الأئمة، والعلماء وخطبهم في عصور الإسلام المبكرة والوسيطه.

ويعتبر مصطلح العمارة، أو التعمير من أقرب المصطلحات لمفهوم التنمية الاقتصادية في

الإسلام، فلقد عرفت التنمية في الإسلام بأنها "العمارة"، وهذا انطلاقا من قوله تعالى ﴿وَالِى

ثُمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ

¹ ابن منظور ، لسان العرب ، القاهرة ، مصر، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون ، دار المعارف ، د ط ، د ت ، م 3 ، ص 451.

² إسماعيل عبد سعيد، أزمة المديونية الأجنبية في العالم الإسلامي، بيروت، لبنان، دار ابن حزم، ط1، 1996، ص 62 ، علي أحمد محمد، دور

البنوك الإسلامية في مجال التنمية، جدة، م ع س، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط3 ، 2001 ، ص 09.

وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ ﴿١﴾ والآية تدل على وجوب عمارة الأرض، يعني أمركم بعمارها بما تحتاجون إليه من زراعة، واستخراج معادن وغيرها،² كما قال الجصاص "أن ذلك فيه دلالة على وجوب عمارة الأرض للزراعة والغراس والأبنية."³ وهذا يعني أن الآية السابقة تشير إلى عناصر ثلاثة مترابطة ومتماسكة هي:

- إنشاء الإنسان من مادة الأرض.

- الأرض مسرح حياة الإنسان.

- إعمار الإنسان لهذه الأرض.⁴

ولفظ العمارة عام يشمل كافة مجالات الحياة، وكل ما فيه مصلحة للفرد والأمة، لأن العمارة تدل على مختلف جوانب التنمية، مادية كانت أو معنوية.

ومن هذا المنطلق فقد تناول بعض الاقتصاديين المعاصرين تعريف التنمية في محاولة للاقترب من مفهوم محدد للتنمية من منظور إسلامي، وربط ذلك بالأدبيات المعاصرة، حيث عرف إبراهيم العسل التنمية في الإسلام بأنها: "توفير الفائض واستخدامه في زيادة قدرات المجتمع الإنتاجية، بعيداً عن الترف والتبذير."⁵

وعرفها أحمد فؤاد عبد المنعم بأنها: "عملية عقدية تتسم بالشمول والتوازن، وتهدف إلى توفير حد الكفاية لجميع أفراد المجتمع."⁶

¹ الآية 61 سورة هود.

² العمر فؤاد عبد الله، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، جدة، م ع س، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط1، 2003، ص: 228

³ الجصاص أحمد بن علي الرازي، أحكام القرآن، تحقيق قمحاوي محمد الصادق، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي، دط، 1992، ج4، ص 378.

⁴ بابلي محمود محمد، إعمار الأرض في الاقتصاد الإسلامي واستثمار خيراتها بما ينفع الناس، بيروت، لبنان، المكتب الإسلامي، ط1، 1988، ص: 21، الفنحري محمد شوقي، الاقتصاد الإسلامي واتجاهاته، القاهرة، مصر، مطابع الأهرام، دط، 1998، ص 57، غانم حسين، الاقتصاد الإسلامي - طبيعته ومجالاته - المنصورة، مصر، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ط1، 1991، ص 13.

⁵ العسل إبراهيم، التنمية في الإسلام، مفاهيم مناهج وتطبيقات، بيروت، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996، ص 67.

⁶ أحمد فؤاد عبد المنعم، السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقها المعاصرة، جدة، م ع س، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط1، 2001، ص 56.

كما عرفها عبد الكريم بكار بأنها "مجموعة الأنشطة التي تستهدف تحقيق قدر من الرخاء المادي المناسب، لفتح جوانب الشخصية الإنسانية، بما يؤهلها للقيام بحق الاستخلاف في الأرض.¹ ومن هنا يمكن القول بأن التنمية بالمفهوم الإسلامي تهتم بتغيير الحياة الإنسانية نحو الأفضل، بل تتعدى الاهتمام بأمور الدنيا، وإعمار الأرض إلى الاهتمام بأمور الآخرة وتوثيق الصلة بالله عز وجل، والالتزام بالقيم الأخلاقية الفاضلة.²

فالتنمية في الاقتصاد الإسلامي بهذا المعنى ترقى بالإنسان إلى مستوى خلافة الله تعالى في الأرض،³ فهي ليست قضية رفاه مادي فحسب بعيدا عن المعايير والقيم الأخلاقية والضوابط والأطر الاجتماعية والروحية، إنما عملية بناء نفسي، واجتماعي واقتصادي شامل لأفراد المجتمع، على هدى نموذج متميز، يحقق سعادة الفرد في الدنيا والآخرة.

ولذلك يمكن القول أن التنمية في الاقتصاد الإسلامي تعني: مجموع الأحكام والقواعد والوسائل الشرعية المتبعة لعمارة الأرض، قصد إشباع حاجات المجتمع الإنساني المادية والمعنوية، وتحقيق عبودية الله تعالى على هذه البسيطة.

1-3- مفهوم التنمية في الاقتصاد الوضعي

شاع مفهوم التنمية في الاقتصاد الوضعي مثله مثل مفهوم التخلف، خاصة في المنتصف الأخير من القرن الماضي للتعبير عن طموح الدول إلى تحسين أحوالها والسير على طريق التقدم، ومنذ ظهوره أثار مفهوم التنمية جدلا واسعا ومتناقضا حال دون الاتفاق على تعريف واحد له، لذا فقد احتوت المؤلفات الاقتصادية العديد من التعاريف لهذا المصطلح، وكل منها تناوله من زاوية معينة، حسب اختلاف المدارس الفكرية، وما تؤمن به من مبادئ، وأسس خاصة بها،⁴ ولعل من أهم هذه التعاريف مايلي:

¹ بكار عبد الكريم، مدخل إلى التنمية المتكاملة - رؤية إسلامية -، دمشق، سوريا، دار القلم، ط2، 2001، ص 289.

² يوسف أحمد، القيم الإسلامية في السلوك الاقتصادي، القاهرة، مصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، دط، 1990، ص 100، 101.

³ واصل نصر فريد محمد، فقه المعاملات المدنية والتجارية في الشريعة الإسلامية، القاهرة، مصر، المكتبة البوفيقية، ط5، 1998، ص: 48.

⁴ Christian Chavageux, économie politique International, la découverte, paris, France, 2004,P :05

- تحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي، يؤدي بالدولة المتخلفة من معيشة الكفاف إلى مستويات مرتفعة جدا من الرفاهية الاقتصادية.¹

وعرفت أيضا بأنها:

- العملية المجتمعية الواعية الموجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي الاجتماعي، قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتيا، تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد.²

كما عرفت أيضا بأنها: الزيادة التراكمية السريعة، والمستمرة التي تحدث في الدخل الفردي الحقيقي خلال فترة معينة من الزمن.³

وإن بعض المفكرين قد ذهب إلى تحديد كمي للزيادة السنوية المطلوبة في الناتج القومي الإجمالي، استنادا إلى خبرة الدول المتقدمة في مراحل تطورها المبكرة، وإلى معدلات التزايد السكاني في الدول النامية، فعرفت التنمية بأنها: " الحالة التي يصبح فيها الاقتصاد القومي (الذي ظل في وضع يتسم بالركود لفترة طويلة) قادرا على توليد زيادات متواصلة في الناتج القومي الإجمالي بمعدل يتراوح بين 5% و 7% سنويا، وهو ما يعني تحقيق زيادة متواصلة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي بمعدل 2% و 4% سنويا (بفرض أن معدل نمو السكان هو 3% سنويا)".⁴

من التعريفات السابقة يتضح أن مضمون التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي هو تنشيط الاقتصاد الوطني، وتحويله من حالة الركود والثبات إلى حالة الحركة والديناميكية، قصد تحقيق زيادة سنوية ملموسة في إجمالي الناتج الوطني، مع تغيير في هيكل الإنتاج ووسائله، وهو ما يعني تغيير البنية الاقتصادية في المجتمع بزيادة العناصر الإنتاجية المستخدمة في النشاط الاقتصادي، لذا

¹ عمر حسين، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، جدة، م ع س، دار الشروق، د ط، د ت، ص 79.

² الكواري علي بن خليفة، دور المشروعات في التنمية الاقتصادية، الكويت، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ع 42، جوان 1981، ص 10.

³ شافعي محمد زكي، التنمية الاقتصادية، القاهرة، مصر، د ط، 1983، ص 78.

⁴ العيسوي إبراهيم، التنمية في عالم متغير، القاهرة، مصر، دار الشروق، ط 2، 2001، ص 13.

اعتبرت الزيادة السنوية الملموسة في إجمالي الناتج الوطني، ومتوسط دخل الفرد من المؤشرات الأساسية للتنمية.¹

وبهذا وفي ضوء ما سبق يتبين أن مفهوم التنمية في الاقتصاد الإسلامي يختلف عنه في الاقتصاد الوضعي، ذلك لأن نظريات الاقتصاد الوضعي تشترك في تركيزها على عنصر واحد من عناصر النشاط الاقتصادي، ويعتبره الاقتصاديون الطريق الوحيد إلى التنمية ألا هو جانب الإنتاج والتوزيع وزيادة الدخل، وهذا التحديد أثبت عدم صحته بل كان فيما بعد سببا في عدم استقرار الاقتصاد، وتعرضه للهزات، والتقلبات الاقتصادية المختلفة، أما محور التنمية في الإسلام هو الإنسان، فهو هدفها و غايتها ووسيلتها المثلى،² وهو صاحب الحاجة إليها، وهو الذي يملك الإرادة على التغيير إلى الأحسن، بل هو مكلف بذلك في إطار الشريعة، قصد تحقيق مفهوم العبادة، وعمارة الأرض، والاستخلاف وفقا للمنهج الذي يرتضيه المولى عز وجل،³ وبالإضافة إلى ذلك فإن الإنسان يمثل أهم عنصر من عناصر الإنتاج الأربعة، فهو العامل، وهو المنظم، فهو المحرك للنشاط الإنتاجي. أما العنصران الآخران، وهما الموارد الطبيعية، ورأس المال فهما بمثابة توابع لهذا النشاط، فالموارد الطبيعية خلقها الله عز وجل جميعا للإنسان، ووضعها في خدمته، ورأس المال عنصر من صنع الإنسان، يتحكم فيه ويسخره لمصلحته كيف يشاء.

كما أن الاقتصاد الوضعي في إطار هذا المفهوم يعني أيضا التركيز المباشر على المكونات المادية، وتحجيم الاهتمام بالجوانب المعنوية، مثل القيم والأخلاق، أي أن التنمية وفقا لهذه النظم الوضعية تركز على رأس المال، وضرورة مضاعفته بأي وسيلة كانت، أما الاقتصاد الإسلامي فمع

¹ السيسي صلاح الدين حسن، إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، الشارقة، إ ع م، دار الوسام للطباعة والنشر، ط1، 1998، ص: 05.

² التويجري عبد العزيز بن عثمان، تأملات في قضايا معاصرة، القاهرة، مصر، دار الشروق، ط1، 2002، ص: 51

³ الغزالي عبد الحميد، الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، حدة، م ع س، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط1، 1994، ص 44.

عنايته بالجانب المادي، فهو يولي القيم والأخلاق عناية كبيرة، فلا احتكار، ولا استثمار في المجالات المحرمة، والضارة بالمجتمع، بل إنّ عملية التنمية في الاقتصاد الإسلامي تعتبر سبيلاً هاماً لسعادة الإنسان في الدنيا والآخرة، وأرضاً خصبة لتوثيق الصلة بين العبد وخالقه عزّ وجل.

2- العوائق الأساسية للتنمية الاقتصادية:

لا شك أن الإحاطة بعوائق التنمية الاقتصادية يعد عاملاً مهماً في سبيل تحقيق معدلات أفضل للرفاه الاقتصادي والاجتماعي معاً، لذا سيتم في هذا المحور دراسة أهم هذه العقبات، والتي تقف أمام التنمية الاقتصادية، وتحول دون تحقيقها، والتي ترجع بشكل عام إلى العوائق التالية:

1-2- العوائق الاقتصادية

وتعتبر ذات أثر بالغ في عرقلة مسيرة التنمية خاصة في الدول النامية، ومن أبرز هذه

العوائق:

- التبعية الاقتصادية: والتي هي جوهر التخلف، والمتمثلة بارتباط اقتصاديات الدول النامية منفردة مع العالم الخارجي.

- ضعف التنظيم الاقتصادي: ويقصد به عدم قدرة هذا الأخير على القيام بالنشاطات الاقتصادية، وإدارتها.¹

- ضيق السوق المحلية: حيث أن عملية التنمية تقتضي إنشاء المصانع بحجم كبير، للاستفادة من اقتصاديات الحجم في كفاءة التشغيل، والاستفادة من التطور التقني في خفض تكلفة إنتاج الوحدة، وتحقيق الكفاءة من الموارد المستغلة، وعادة ما يتعذر إنشاء المصانع بحجم كبير في الدول النامية بسبب ضيق الأسواق المحلية من استيعاب إنتاج الطاقة القصوى لهذه المصانع، ويرى البعض أنه بإمكان الدول النامية التغلب على مشكلة ضيق السوق المحلية بانتهاج سياسة التنمية المنتهجة إلى الخارج والاستفادة من ضمانات منظمة التجارة العالمية الخاصة بتحرير التجارة.

¹ خلف فليح حسن، اقتصاديات الوطن العربي، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص 289.

- الفقر والبطالة: تشكل مشكلتا الفقر والبطالة بحسب العديد من المعنيين بالشأن الاقتصادي أبرز مكانم الخلل التي تعيق عمليات التنمية في مجتمعات الدول النامية، كما أنهما في الوقت نفسه يعملان على كبح مساعي التقدم الاقتصادي بشكل عام يؤدي في النهاية إلى إحداث شلل شبه تام في الخطط الاستراتيجية التي تنوي الحكومات المختلفة تنفيذها على أرض الواقع، لذا فقد أكد الدكتور خالد أبو إسماعيل: "أن التغلب على الفقر والبطالة يبقى أهم تحدي أمام غالبية الدول العربية في بلوغ أهداف الألفية، لأنهما يمثلان أكبر معوقات التنمية الاقتصادية."¹

2-2- العوائق الخارجية

إن العوائق الخارجية مرتبطة بالظروف الدولية، والعلاقات الخارجية للبلدان المتخلفة مع البلدان الأجنبية في جوانبها الاقتصادية والمالية، وتكمن هذه المعوقات عادة فيما يلي:

- سيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى على السوق الدولية، وكذا شروط التجارة الخارجية بالنسبة لهذه الدول.

- عقبة الاستغلال الاحتكاري للتكنولوجيا من فنون ومعدات إدارية.
- الاعتماد الكبير للبلدان النامية على التخصص في تصدير سلعة أو مادة واحدة.
- عامل المديونية الخارجية: حيث أنها تمثل عقبة كبيرة أمام التنمية الاقتصادية في الدول النامية عموماً، والدول الإسلامية خصوصاً، ولعل ذلك يتضح بشكل عام في النقاط التالية:
- تزايد أعباء خدمة الديون الأجنبية على فاعلية نقل الموارد الحقيقية للبلاد النامية.
- إضعاف القدرة على الاستيراد.
- تزايد العجز في ميزان المدفوعات.
- ارتفاع معدل التضخم.

كما أن هذه الديون، وإلى جانب ما سبق تعتبر سبباً أساسياً في سياسة السيطرة والهيمنة على السياسة الخارجية، والاقتصاديات المحلية للبلدان النامية.

¹ خالد أبو إسماعيل، الفقر والبطالة أكبر معوقات التنمية في الوطن العربي، على الموقع الإلكتروني الآتي: <http://wfsp.org>

3- مرتكزات التنمية الاقتصادية:

إن التنمية الاقتصادية هي عملية واعية تشارك في صياغتها عوامل متعددة، وفق رؤية واضحة لطبيعة الحياة والحضارة في المجتمع لتحديد الأهداف التي ينبغي المجتمع الوصول إليها، ولكي يتم التمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية يجب توفر مجموعة من المرتكزات التي تصل بالمشروع التنموي إلى الأهداف المسطرة، والمحددة له، و تتمثل هذه المرتكزات بشكل عام فيما يلي:

3-1- خلق الإطار الملائم لعملية التنمية

تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها متطلبات في تغييرات متعددة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، أما من ناحية المجال السياسي فتتطلب التنمية قيام سلطة سياسية نابعة من الفئات الاجتماعية ذات المصلحة الأساسية في التنمية الاقتصادية. أما في المجال الاجتماعي، والثقافي فتتطلب التنمية الاقتصادية إحداث تغييرات جوهرية في نظام التعليم القائم على مواجهة احتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجية، كما تتطلب التنمية الاقتصادية السريعة، ونجاحها وجود كفاءات إدارية تنظيمية ملائمة، وذلك من أجل رفع معدل الاستثمار.

3-2- الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية

وذلك لتعبئة كل ما هو متاح للعملية التنموية، ومنع سوء استخدامها مع توجيه الامكانيات لاستغلالها والبحث عن تلك الموارد الطبيعية، واستخدامها لتحقيق الأهداف المسطرة، وهذا ما سيؤدي إلى كفاءة استغلالها لمصلحة المجتمع .

3-3- إعداد القوة الاقتصادية للمجتمع

وهذا من أجل تحقيق الاستقلالية الاقتصادية، واستبعاد كل مظاهر الضعف والتبعية، مما يترتب عنه تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولا تتحقق مثل هذه القوة الاقتصادية إلا بتنويع مصادر النشاط الاقتصادي، وعدم الاعتماد على نشاط واحد دون غيره، بالإضافة إلى الاهتمام بأوجه النشاط الإنتاجي ذي الأولوية من وجهة نظر المجتمع وحاجاته الأساسية.

3-4- تطوير الصناعات المختلفة

وهذا يعني تنمية الصناعات الأساسية المولدة لطاقت وإمكانيات تقنية مستقلة تسمح بوضع سياسات عملية مناسبة، وهذه خطوة ضرورية لتحرير البلدان من التبعية،¹ كما أنها وسيلة أساسية للقضاء على الاختلالات الهيكلية السائدة في المجتمعات المتخلفة.

3-5- رفع المستوى الاستثماري (التراكم الاستثماري)

تقتضي التنمية الاقتصادية توفر المواد العينية اللازمة لها، وعلى ذلك فهي في حاجة إلى رؤوس أموال لتحصل بها على هذه المواد، فقد بات من الضروري رفع مستوى الاستثمار بالبلدان المتخلفة، وخاصة أن مستوى التصنيع منخفض بها.

المحور الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم التنمية الاقتصادية

تحض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمكانة بارزة في اقتصاديات الدول لما لها من دور مهم وحيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية ومرتكزاتها، مما جعل مختلف دول العالم يسعون لتنميتها وتطويرها.

1/ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن وضع تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يستند إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات التي توضح الخصائص المميزة لها وتميزها عن باقي المؤسسات الأخرى، وعموما يمكن تصنيف هذه المعايير إلى مجموعتين هما: المعايير الكمية والمعايير النوعية.

أ/ المعايير الكمية: تظم مجموعة من المؤشرات التقنية، الإحصائية والنقدية والتي تسمح لنا بتحديد حجم المؤسسات من خلال: حجم العمالة، رأسمال، رقم الأعمال، قيمة الموجودات، القيمة المضافة، الطاقة المستعملة. ويعتبر معيار حجم العمالة ورأسمال المستثمر الأكثر استخداما في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لسهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بهما، فحسب معيار العمالة فإنه يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى:²

✓ مؤسسات مصغرة: لا يزيد عدد العمال عن 10.

¹ أحمد حورشيد، استراتيجية التنمية في وجهة نظر إسلامية، تونس، دار سراس للنشر، د ط، 1982، ص 148.

² وفاء عبد الباسط، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص 16.

✓ مؤسسات صغيرة ومتوسطة: توظف عدد من العمال يتراوح بين 10 و 500 عامل.
أما حسب معيار رأسمال المستثمر فإنه يختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع إنتاجي إلى آخر ،
فعلى مستوى بعض الدول الآسيوية (الفلبين، الهند، كوريا الجنوبية، وباكستان) فإن رأسمال
المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يتراوح بين 35 إلى 200 ألف دولار، أما في بعض الدول المتقدمة
فيصل إلى 700 ألف دولار.¹

ب /المعايير النوعية: وهي تركز على خصائص ومميزات هذه المؤسسات من خلال :

- نوع الملكية: من الشائع أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها في الغالب إلى القطاع الخاص، وهي تتميز بهيكل تنظيمي بسيط يكون فيه مالك المؤسسة هو صاحب القرار.
- الاستقلالية: إن صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لديه استقلالية كاملة في إدارة شؤون مؤسسته وليس عليه أن يعود لجهة أعلى منه إداريا عند اتخاذ قرار معين.
- الحصة السوقية: تتميز المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بسيطرتها على حصة سوقية صغيرة ومحدودة ولا يمكنها التأثير في أسعار السلع والخدمات المقدمة.

ونظرا لأهمية كل المحددات فإن معظم التعاريف تظم عدة معايير ومن بين التعاريف الرائدة نجد تعريف الاتحاد الأوروبي والذي اعتمد على ثلاثة معايير وهي: عدد العمال، رقم الأعمال، درجة الاستقلالية. حيث عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها: « كل مؤسسة تظم أقل من 250 أجير ورقم أعمالها أقل من 40 مليون وحدة نقدية أوروبية أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليون وحدة نقدية أوروبية والتي لا تكون في حد ذاتها مملوكة بنسبة 25% من قبل مؤسسة أخرى لا تنطبق على هذه المعايير»².

أما في الجزائر فقد كانت هناك مجموعة من المحاولات لوضع تعريف خاص بهذه المؤسسات ولعل من أهم هذه المحاولات ما يلي:³

✓ التعريف الذي تقدمت به وزارة الصناعة في التقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة (1972) الذي يرى بأن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي كل

¹ نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2007، ص 30.
² حسين رحيم، ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (نظام المحاظن)، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 8-9 أفريل 2002، ص 52.
³ شهرزاد زغيب، ليلي عيساوي، المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر- واقع وأفاق، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط 8-9 أفريل 2002، ص 12.

وحدة إنتاج مستقلة قانونا، وتشغل أقل من 500 عامل، و تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دج و يتطلب إنشائها إستثمارات أقل من 10 مليون دج.

✓ التعريف الذي تبنته المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة - EDIL - سنة 1983 حيث يركز التعريف المقترح على المعيارين الكميّين، اليد العاملة ورقم الأعمال، فتعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسة التي تشغل أقل من 200 عاملا وتحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دج .

إلا أن هذه المحاولات كانت غير قادرة على تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ ظلت صيغة التعريف ناقصة ولم تضع الحدود الفاصلة بين المؤسسة الصغيرة و المتوسطة. إلى أن صدر القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ و الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أين تم وضع التعريف القانوني الرسمي والذي يركز على ثلاثة معايير هي: عدد العمال في المؤسسة، رقم الأعمال السنوي الذي تحققه المؤسسة، الحصيلة السنوية المحققة وإستقلالية المؤسسة.

فحسب المادة الرابعة من هذا القانون تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات التي تشغل من 1 إلى 250 شخص ويكون رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دج أو أن إيراداتها السنوية اقل من 500 مليون دج وتستوفي معايير الاستقلالية.

كما أشارت المادة الخامسة من نفس القانون إلى تعريف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 عاملا و يكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و 2 مليار دج أو أن تكون إيراداتها ما بين 100 و 500 مليون دج.

أما المادة السادسة فتعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية 100 مليون دج.

وتعرضت المادة السابعة إلى تعريف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى 9 عمال و تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية عشرة ملايين دج.

جدول رقم: 01

توزيع المؤسسات حسب التعريف القانوني

المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة الإجمالية السنوية
المؤسسة المصغرة	1-9	اقل من 20 مليون دج	اقل من 10 ملايين دج
المؤسسة الصغيرة	10 - 49	اقل من 200 مليون	اقل من 100 مليون
المؤسسة المتوسطة	50 - 250	من 200 مليون إلى مليار دج	من 100 إلى 500 مليون دج

المصدر : بالاعتماد على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2/ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في إطار السياسات الاقتصادية الجزائرية القائمة على التنوع الاقتصادي، قامت الحكومة بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع إقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة، نظرا للدور الذي يمكن أن تؤديه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء من خلال مساهمتها في:¹

- توفير فرص العمل ومن ثم التقليل من مشكلات البطالة.
 - تنمية المناطق الريفية والتقليل من الهجرة إلى المناطق الحضرية.
 - تنشيط الصناعات التقليدية.
 - تنويع مصادر الدخل من خلال إنتاج السلع البديلة للواردات والمساهمة في تنمية الصادرات مما يحسن من وضعية ميزان المدفوعات.
 - إمداد المشروعات الكبيرة بما تحتاجه من مدخلات إنتاج .
 - خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية .
- ويظهر اهتمام الحكومة الجزائرية بهذا القطب الاستثماري، من خلال إتباع سياسات نقدية وإنشاء هيكل تهم بدعم هذه المؤسسات وتأهيلها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، وقد مر تطور اهتمام الحكومة الجزائرية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب3 مراحل:

¹ شريف غياط، محمد بوقوم، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص 136.

المرحلة الأولى: (1963 - 1982) اعتمدت الجزائر غداة الاستقلال على النظام الاشتراكي الذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية وإعطاء الأولوية للقطاع العام على القطاع الخاص، وقد أدى هذا إلى تهميش دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبقي تطور القطاع الخاص محدودا على هامش المخططات الوطنية، حيث لم يتجاوز عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال هذه المرحلة 12000 مؤسسة بمعدل 600 مؤسسة للسنة¹ كانت في اغلبها مؤسسات عائلية.

المرحلة الثانية: (1982 - 1988) تعتبر سنة 1982 بداية مرحلة جديدة في الجزائر تجسد فيها الاهتمام الحقيقي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث حظي القطاع الخاص لأول مرة بدور في تحقيق أهداف التنمية الوطنية بعد صدور القانون 11/82 الصادر في 1982/02/21 المتعلق ببعث تنظيم جديد للاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، إلا أنه لم يشجع على إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة بسبب تحديد سقف الاستثمارات، مما أدى إلى توجيه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة. وفي هذه المرحلة تم إنشاء ديوان للتوجيه والمتابعة والتنسيق للاستثمارات الخاصة (opcip) سنة 1983 وفتح الغرفة الوطنية للتجارة للمستثمرين الخواص سنة 1987.

المرحلة الثالثة: (انطلاقا من 1988) عملت الجزائر في هذه المرحلة على تبني اقتصاد السوق كخيار بديل بسبب النتائج السلبية المسجلة على مستوى مختلف القطاعات، وفي هذا المجال صدرت جملة من القوانين والمراسيم والهيئات التي تخدم تدعيم دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها:

✓ قانون النقد والقرض في 14 أبريل 1990 مكرسا مبدأ الاستثمار الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة.

✓ المرسوم 37/91 الصادر في 19/02/1991 المتعلق بتحرير التجارة الخارجية.

✓ المرسوم التشريعي 12/93 الصادر في 05/10/1993 المتعلق بتطوير الاستثمارات.

¹ ميلود تومي، مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنتدى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسينية بن بوعلي بالشلف، يومي 17-18 أبريل 2006، ص9.

- ✓ إنشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتكفل بتهيئة المحيط الملائم لترقية نشاط المؤسسات سنة 1994.
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 296/96 الصادر في 08/09/1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) .
- ✓ قانون الشراكة لسنة 1998 وأهم ما جاء فيه اتفاقيات التعاون والشراكة مع الاتحاد الأوروبي .
- ✓ القانون التوجيهي رقم 18/01 المتضمن القانون الأساسي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 373/02 الصادر في 11/11/2002 المتعلق بإنشاء صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بداية تأهيل هذه المؤسسات).
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 79/03 الصادر في 25/02/2003 المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- ✓ إنشاء نظام للإعلام الاقتصادي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 27/02/2003.
- ✓ فتح مكاتب جهوية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجسيدا لبرنامج التأهيل في أفريل 2003.
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 298/03 الصادر في 10/09/2003 المتضمن تنظيم وتسيير المفتشية العامة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 374/03 الصادر في 30/10/2003 المتعلق بالتصريح التشخيصي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 442/03 الصادر في 29/11/2003 المتضمن إنشاء مصالح خارجية في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.
- ✓ تنظيم الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيام 14-15/01/2004 .
- ✓ المرسوم الرئاسي رقم 134/04 المؤرخ في 19/04/2004 المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 165/05 الصادر في 2005/05/03 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ المرسوم التنفيذي 355/06 الصادر في 2006/10/09 المتعلق بصلاحيات مكونات تنظيم ومهام المجلس الوطني للاستثمار.
- ✓ المرسوم التشريعي رقم 356/06 الصادر في 2006/10/09 المتعلق بصلاحيات تنظيم وسير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- ✓ انطلاق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 2007.
- ✓ تعزيز المعلومة الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتطوير جسور الترابط مع المنظومات الإعلامية للقطاعات الوزارية الأخرى في 2008
- ✓ تنظيم أول طبعة للجائزة الوطنية للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 2009
- ✓ إعادة بعث برامج وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال برنامج الاستثمار العام 2010-2014.

وقد جاءت معظم هذه القوانين لتكوين منظومة مؤسسية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد مهام وصلاحيات كل مؤسسة منها.

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتنمية الاقتصادية

في ظل ظروف انخفاض أسعار النفط تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة تنمية اقتصادية واستقرار اجتماعي، يمكن أن تحقق التفاعل الايجابي مع متغيرات المحيط الجديد لما تتماز به من خصائص وأهمية بالغة تسمح بتحويل الأزمة إلى فرصة مواتية لتحقيق النمو بالنسبة للاقتصاد الجزائري، يمكن اغتنامها من خلال العمل على زيادة الصادرات، وذلك بتوفير سلع تصديرية خارج المحروقات تسمح بتنويع المبيعات وتكون قادرة على المنافسة واقتحام الأسواق الدولية وتساهم بذلك في زيادة حصيلة البلد من العملة الأجنبية، والتقليل من الواردات عن طريق تنمية السلع البديلة.

غير أن نشاط هذه المؤسسات وخاصة الخاصة منها محصورة في بعض فروع الصناعات الخفيفة خاصة الصناعات الغذائية وموارد البناء، بينما نجدها بأعداد قليلة في فروع الصناعات الثقيلة مثل: نشاطات الميكانيك، الالكترونيات، الكهرباء، والبتروكيمياء، ومن أجل هذا تمثل صناعة التجميع والتركيب فرصة حقيقية لدخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن فروع نشاط الصناعة الثقيلة، حيث ستقوم هذه المؤسسات كخطوة أولى باستيراد الأجزاء المختلفة للمنتج الصناعي الموجه للسوق حتى يتم تجميعه أو تركيب البعض من أجزائه، ثم يتم توسيع ذلك من خلال الشروع في إنتاج بعض المكونات، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تدعيم نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة وتمكين المستثمرين والمنتجين المحليين من التحكم أكثر في التكنولوجيا الحديثة المستعملة في الدول المتقدمة.

كما أن الدخول إلى السوق الدولية يتطلب منتجات ذات جودة عالية معترف بها، لذا يعد وضع نظام خاص لمراقبة نوعية المنتجات بغرض ملائمتها للأسواق الأجنبية، وإقامة برنامج شامل يمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التأهيل والوصول إلى درجة المطابقة مع المعايير الدولية في التسيير ISO، ضرورة بالنسبة لهذه المؤسسات التي تبحث عن تسويق منتجاتها واكتسابها خصائص الجودة الشاملة .

ومع كثرة المعوقات الداخلية التي تواجه هذه المؤسسات، فقد بات التدخل الفعال للدولة ضرورة ملحة لتوفير المحيط الملائم الذي يجعل هذه المؤسسات أكثر تنافسية، وفي هذا المجال من المهم بمكان الاستفادة من التجارب في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإكتساب الخبرة لا يأتي بالتعلم والتجربة والخطأ فقط، وإنما يمكن تحقيقه بوسيلة أقل تكلفة وهي الأخذ بتجارب الآخرين لتفادي المشكلات التي واجهتهم. وتعد التجربة اليابانية في مجال إقامة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموذجاً يحتذى به في كل الدول الراغبة في تنمية اقتصادياتها القومية من ناحية، والتغلب على العديد من المشكلات المختلفة التي تواجهها من ناحية أخرى، وقد استفادت من التجربة اليابانية

بعض دول جنوب شرق آسيا وحققت جميعها نجاحا كبيرا في مجال تنميتها. ومن أبرز المقومات الأساسية لنجاح اليابان في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

✓ وجود فكر وفلسفة واضحة وراء الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان، فكل فرد يمثل به جانبين أحدهما جانب الإنتاج والثاني جانب الاستهلاك والادخار، وذلك من خلال الدخل الذي يحصل عليه، ومن هنا جاء تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أفضل أسلوب لتنفيذ هذه المهمة.

✓ وجود سياسة خاصة لتحديث وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستهدف تحديث وتحسين هياكل الإنتاج، من خلال عقد برامج تحدد في ظلها القطاعات الصناعية التي تحتاج هذا التحديث.

✓ وجود برامج تظم عددا من التسهيلات والمزايا من بينها:

- نظام ضريبي يشجع على إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق النائية من خلال الإعفاءات الضريبية.

- وجود مراكز التدريب على أعلى مستوى تكنولوجي لتدريب العاملين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث توجد 10 معاهد لإعداد المديرين الذين سيتولون إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ التعاقد من الباطن والذي اهتمت به اليابان منذ الحرب العالمية الثانية نتيجة لمنع استيراد بعض مستلزمات الإنتاج، فبدأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تصنيع ما منع استيراده، كما عملت الحكومة على حث المصانع الكبرى على التنازل لهذه المؤسسات على مهمة القيام بجانب هام من العملية الإنتاجية.

كما تحمل التجربة الهندية عدة أفكار قد تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي والحد من المعوقات التي تقف أمام نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وبالتالي زيادة مساهمتها في الصادرات، ومن أبرز هذه الأفكار:

✓ إنشاء مؤسسة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بتقديم الخدمات المختلفة، منها القيام بالدراسات والبحوث في مجالات الإنتاج والتسويق

والتمويل، بالإضافة إلى تزويد أصحاب هذه المؤسسات بالمعلومات والبيانات الخاصة بالأسواق العالمية.

✓ إتباع نظام لضمان القروض التي تقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق وضع احتياطي بالبنك المركزي لمواجهة الخسائر المحتملة لهذه المؤسسات.
✓ تقديم منح تمويلية بغرض شراء الآلات المحلية بنظام الشراء التأجيلي ومنح خاصة لبناء المصانع بالمدن الصناعية.

✓ إعطاء الحكومة الأولوية في مشترياتها لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
✓ إقامة مكاتب لتنمية الصادرات تقوم بتجديد الطلبات الخارجية حتى يكون المنظمون على علم بها.

✓ إنشاء اتحاد عام يضم صغار المنظمين للتغلب على الصعوبات التي تواجههم والمساعدة على تسويق صادراتهم .

✓ تقديم تسهيلات ائتمانية بشروط ميسرة للصناعات والمؤسسات التصديرية، وتقديم مساعدات نقدية كدعم أنواع معينة من الصادرات.

وفي الأخير يمكن القول بأنه على الرغم من حداثة ونشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعدم بلوغها بعد المكانة اللائقة بها على مستوى الاقتصاد الكلي، إلا أنها تبقى القناة الأكثر فاعلية وأهمية يمكن الاعتماد عليها لتشجيع اقتصاد قوي يمكنه الصمود أمام آثار أزمة انخفاض أسعار النفط، وهذا من خلال تنمية وتطوير هذه المؤسسات بما ينعكس على تنمية السلع البديلة للواردات وزيادة السلع الموجهة للتصدير.

خاتمة:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة تنمية اقتصادية واستقرار اجتماعي يمكن أن تحقق التفاعل الإيجابي مع متغيرات المحيط الجديد إذا ما وجدت محيطا مشجعا يسمح لها بالدخول إلى السوق العالمية.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم تعد أحد أهم القطاعات الاقتصادية لما تشكله من أهمية في تعزيز الجانب الاقتصادي، فهي تساهم في تحقيق الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة والنتائج الداخلي الإجمالي من خلال الحصول على أكبر قيمة مضافة بالإضافة إلى تغذية المؤسسات الكبرى بالمنتجات الوسيطة. لذلك من المهم بمكان في ظل أوضاع انخفاض أسعار النفط النظر والاهتمام بشكل كبير لهذه المؤسسات على أنها الوسيلة لتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي والحفاظة عليه.

وقد قامت السياسات الاقتصادية الجزائرية مع نهاية الثمانينات برسم استراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية. غير أن نتائج هذه الجهود المبذولة في تفعيل علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتصدير بقيت دون المستوى المطلوب، ويبدو أن الأمور ستتعدد أكثر فأكثر إذا ما تحققت التوقعات بشأن الآثار المحتملة لأزمة انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الكلي الجزائري.

فإذا أريد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اكتساح الأسواق العالمية فلا بد لها أن تحسن منتجاتها وأن تعزز أدائها بمختلف الوسائل كما عليها أن تتحلى بالتطوير في إيجاد السبل والأدوات التي تساعدها على التعامل مع هذا التغيير، وأن تتبين الفرص وتستغلها وتخلق الأسواق الجديدة وتطورها وأن تتكيف مع التكنولوجيا الجديدة وتطبيقاتها، وكل هذا يحتاج إلى ضرورة تبني الحكومة لإستراتيجية طويلة الأمد واضحة المعالم تركز على تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع مراجعة وتقييم السياسات الاقتصادية المتبعة في سبيل إيجاد السياسات القادرة على

حماية وتطوير هذه المشاريع، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتذليل الصعوبات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند الإنشاء أو أثناء النشاط، وحل المشاكل التي تواجهها بالسرعة والكفاءة المطلوبة.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

- شريف غياط، محمد بوقوم، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008.
- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2007.
- خلف فليح حسن، اقتصاديات الوطن العربي، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2004.
- العمر فؤاد عبد الله، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، جدة، م ع س، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط1، 2003.
- علي أحمد محمد، دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية، جدة، م ع س، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط3، 2001.
- التويجري عبد العزيز بن عثمان، تأملات في قضايا معاصرة، القاهرة، مصر، دار الشروق، ط1، 2002.
- أحمد فؤاد عبد المنعم، السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقها المعاصرة، جدة، م ع س، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط1، 2001.
- العيسوي إبراهيم، التنمية في عالم متغير، القاهرة، مصر، دار الشروق، ط2، 2001.
- وفاء عبد الباسط، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار النهضة العربية، مصر، 2001.
- بكار عبد الكريم، مدخل إلى التنمية المتكاملة- رؤية إسلامية-، دمشق، سوريا، دار القلم، ط2، 2001.

- واصل نصر فريد محمد، فقه المعاملات المدنية والتجارية في الشريعة الإسلامية، القاهرة، مصر، المكتبة البوفيقية، ط5، 1998.
- السيسي صلاح الدين حسن، إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، الشارقة، إ ع م، دار الوسام للطباعة والنشر، ط1، 1998.
- إسماعيل عبد سعيد، أزمة المديونية الأجنبية في العالم الإسلامي، بيروت، لبنان، دار ابن حزم، ط1، 1996.
- العسل إبراهيم، التنمية في الإسلام، مفاهيم مناهج وتطبيقات، بيروت، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996.
- الغزالي عبد الحميد، الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، جدة، م ع س، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط1، 1994.
- الفنجري محمد شوقي، الاقتصاد الإسلامي واتجاهاته، القاهرة، مصر، مطابع الأهرام، دط، 1998.
- الجصاص أحمد بن علي الرازي، أحكام القرآن، تحقيق قمحاوي محمد الصادق، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي، دط، 1992.
- غانم حسين، الاقتصاد الإسلامي - طبيعته ومجالاته - المنصورة، مصر، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ط1، 1991.
- يوسف أحمد، القيم الإسلامية في السلوك الاقتصادي، القاهرة، مصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، دط، 1990.
- بابلي محمود محمد، إعمار الأرض في الاقتصاد الإسلامي واستثمار خيراتها بما ينفع الناس، بيروت، لبنان، المكتب الإسلامي، ط1، 1988.
- شافعي محمد زكي، التنمية الاقتصادية، القاهرة، مصر، دط، 1983.
- أحمد خورشيد، استراتيجية التنمية في وجهة نظر إسلامية، تونس، دار سراس للنشر، د ط، 1982.
- الكواري علي بن خليفة، دور المشروعات في التنمية الاقتصادية، الكويت، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ع 42، جوان 1981.
- خالد أبو اسماعيل، الفقر والبطالة أكبر معوقات التنمية في الوطن العربي، على الموقع الإلكتروني الآتي:
<http://wfsp.org>
- ابن منظور، لسان العرب، القاهرة، مصر، تحقيق عبد الله علي وآخرون، دار المعارف، دط، دت، م3.
- عمر حسين، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، جدة، م ع س، دار الشروق، د ط، د ت.

- ميلود تومي، مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي 17-18 أفريل 2006.

- حسين رحيم، ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (نظام المحاظن)، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 8-9 أفريل 2002.

- شهرزاد زغيب، ليلي عيساوي، المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر- واقع وأفاق، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط 8-9 أفريل 2002.